الحد من التسلح البحري واثره في العلاقات الامريكية الاوربية (١٩٢٩-١٩٣٠م)

علي هاشم جبار، ا.د. محمد هاشم خويطر
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
drmohmedhushimalrobyeai@gmail.com ali.hashim.jabbar@gmail.com

الملخص:
ما انفك سباق التسلح يمثل تهديداً للسلم والامن العالميين، والعلاقات الدولية، واقتصاد كل دولة تدخل ضمن هذا السباق، الذي كان احد اسباب اندلاع الحرب العالمية الاولى (١٩١٤-١٩١٨) سابقاً، لذا دخلت القوى البحرية الكبرى خلال سنتي (١٩٢٩-١٩٣٠) في مفاوضات للحد من التسلح، لان الاصرار على الاستمرار في سباق التسلح يعني تقويض العلاقات الدولية والدخول بحرب عالمية اخرى، وهذا ما كانت لا ترغب به القوى الكبرى التي اكتوت بنار الحرب العالمية الاولى ولا زالت تعاني من اثارها، فضلاً عن التكاليف الباهظة لعملية التسلح التي اثرت على المستوى الاقتصادي للدول، خصوصاً بعد قيام الازمة الاقتصادية العالمية في ١٩٢٩، وقد شهدت هذه المفاوضات تأرجحاً في العلاقات الامريكية الاوربية، وتوجت في نهاية المطاف بعقد معاهدة لندن للحد من التسلح البحري ١٩٣٠.
الكلمات المفتاحية: الولايات المتحدة، الدول الاوربية، التسلح، هوفر، ستيمسون.

Reducing naval armament and its impact on European relations (1929-1930)

Ali Hashim Jabbar Prof.Dr. Mohammed Hashim Khoeetr
ali.hashim.jabbar@gmail.com drmohmedhushimalrobyeai@gmail.com
Mustansiriyah University\ College of Education.

Abstract:
The arms race has always represented a threat to global peace and security، international relations، and the economy of every country that falls within this race، which was one of the causes of the outbreak of World War I (1914-1918) previously، so the major naval powers entered during the years (1929-1930) in negotiations To limit armaments، because insisting on continuing the arms race means undermining international relations and entering into another world war، and this was not desired by the major powers that were affected by the First World War and are still suffering from its effects، in addition to the exorbitant costs of the armament process that affected its economy، especially after the outbreak of the Great Depression، and these negotiations witnessed fluctuations in the American-European relations، and eventually reached the conclusion of the London Naval Treaty of 1930.
Keywords: United States، European Countries، Armament، Hoover، Stimson.

المقدمة:
تعد مسألة التسلح واحدة من اهم القضايا التي اثرت في العلاقات الامريكية-الاوربية، لاسيما في النصف الاول من القرن العشرين، الذي شهد عقد عدة مؤتمرات للقوى البحرية (الولايات المتحدة والدول الاوربية)، ارتبطت نتائجها بالعلاقات بين الطرفين، فقد ادى فشل مؤتمر جنيف للحد من التسلح الذي عقد في عام ١٩٢٧ الى تراجع في العلاقات الامريكية الاوربية، وفتح باب سباق التسلح على مصراعيه بين الطرفين، الا ان مجيء ادارتين جديدتين في الولايات المتحدة وبريطانيا، اضافة الى تأثر دول العالم بالازمة الاقتصادية العالمية التي قامت في ١٩٢٩، ادى لدخول الولايات المتحدة والدول الاوربية في مفاوضات للحد من التسلح، تباينت خلالها العلاقات الامريكية-الاوربية، وتوصلت اخيراً الى عقد مؤتمر لندن البحري في ١٩٣٠، الذي ساهم بالحد من التسلح وخفض تكاليفه الباهظة، وتحسن العلاقات الامريكية-الاوربية.

اولاً-العلاقات الامريكية-الاوربية في ظل مؤتمرات الحد من التسلح البحري (١٩٢٢-١٩٢٩):
عقدت القوى البحرية خلال المدة ١٩٢٢-١٩٢٩ عدة مؤتمرات دولية للحد من التسلح، كان اولها **(مؤتمر واشنطن البحري)** الذي تبنته الولايات المتحدة خلال سنتي ١٩٢١-١٩٢٢، لغرض تحقيق عدة اهداف بالاضافة لخفض التسلح، منها المساواة مع بريطانيا في القوة البحرية والقضاء على خطر القوة البحرية المتنامية لليابان بالمحيط الهادئ في اسيا، التي تشكل تهديداً للمصالح الامريكية هناك[i].
افتتح المؤتمر في ٢١ تشرين الثاني ١٩٢١ بحضور القوى البحرية التسعة **(بريطانيا، الولايات المتحدة، اليابان، فرنسا، ايطاليا، بلجيكا، الصين، هولندا، البرتغال)**، واعلنت الولايات المتحدة ان مشاركة هذه الدول هو لاتخاذ اجراءات ووضع خطة لتخفيض فوري وحاد للقوى البحرية[ii].

تمخض عن المؤتمر توقيع سلسلة معاهدات خلال سنتي ١٩٢١-١٩٢٢، نجحت فيها القوى البحرية في العالم بانهاء سباق التسلح الاولي لبناء السفن الحربية، والغاء برامج البناء الكبيرة والمكلفة، فضلاً عن التسوية السياسية في المحيط الهادئ التي توصل لها المؤتمر والتي ارست الاساس لعلاقات جيدة بين القوى الكبرى في المحيط الهادئ، خاصة بين الولايات المتحدة واليابان[iii].

فقد وقعت **(الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا واليابان)** على **(معاهدة القوى الاربعة)** في ١٠ كانون الاول ١٩٢١، التي نصت على احترام كل دولة للممتلكات الاستعمارية للدول الاخرى في منطقة المحيط الهادئ، وان لا تلجأ هذه الدول للقوة في حسم النزاعات الناشئة هناك[iv]، كما وقعت الدول التسعة المشاركة في المؤتمر على **(معاهدة القوى التسعة)** التي نصت على احترام استقلال الصين والتأكيد على الالتزام بسياسة الباب المفتوح فيها[v]، وبذلك تعد هذه المعاهدة من المعاهدات الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة، لانها فتحت اسواق الصين امام جميع الدول، واعطت الولايات المتحدة حرية التنافس الاقتصادي في الصين مع الدول الاوربية واليابان.

اما بشأن التسلح، فقد وقعت كلٌ من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وايطاليا واليابان، في ٦ شباط ١٩٢٢، على اتفاقية الحد من التسلح التي نصت المادتين الرابعة والسابعة منها على تحديد اجمالي الحمولة الطنية للسفن وحاملات الطائرات[vi]، ويوضح الجدول رقم (١) الاوزان المنصوص عليها في المعاهدة مؤشرة ازاء كل دولة.

وفي الواقع حُلت قضية نزع السلاح في مؤتمر واشنطن البحري حلاً مؤقتاً، إذ لم تطبق الا على بعض الفئات من السفن، لذا ظهر في السنوات التي اعقبت معاهدة واشنطن تنافس جديد في فئات اخرى من السفن البحرية[vii]، لاسيما في بناء طرادات ثقيلة تبلغ حمولتها (١٠) الاف طن بمدافع (٨ بوصة[viii])، الامر الذي جعل هذا التنافس البحري الجديد عقبة رئيسية امام مناقشات نزع السلاح[ix]، نتيجة اصرار بريطانيا وفرنسا على بناء مزيد من الطرادات لحماية الممرات البحرية، فضلاً عن الاختلاف الذي حدث بين الولايات المتحدة التي طالبت بان يكون لها عدد اكبر من الطرادات الثقيلة التي تحمل مدافع (٨ بوصة)، وبين بريطانيا التي فضلت ان يكون لها عدد اكبر من الطرادات الخفيفة التي تحمل مدافع (٦ بوصة)، ولم يتوصل البلدين الى اتفاق على هذين النوعين، لذا كانت مطالب فرنسا وبريطانيا، واختلاف الاخيرة والولايات المتحدة سبباً في فشل مؤتمر جنيف الذي عقد في ٢٠ حزيران ١٩٢٧، مما ادى لتوتر العلاقات الاوربية-الامريكية[x].

ونتيجةً لفشل مؤتمر جنيف ١٩٢٧، واستئناف الدول للمنافسة البحرية، ازعج هذا الامر الادارة الامريكية مما دعا الرئيس كوليدج لان يوصى الكونغرس الامريكي بوضع برنامج بناء بحري مدته خمس سنوات بمليارات الدولارات، لبناء (٢٦) طراد بوزن (١٠) الاف طن للطراد الواحد، و(٣) حاملة طائرات، و(١٨) مدمرة، و(٥) غواصات، وقد وافق الكونغرس على ذلك في ١٣ شباط ١٩٢٩، على ان تكون الوجبة الاولى من البرنامج (١٥) طراد خفيف، وحاملة طائرات واحدة، ومنح الرئيس صلاحية تعطيل البرنامج كلياً او جزئياً في حال التوصل لاتفاق دولي يحد من التسلح البحري[xi].

وهذا يعني ان الولايات المتحدة اذا لم تستطع تحقيق السلام عن طريق الاتفاقيات والمؤتمرات لتخفيض وتقييد التسلح، فهي تعود من خلال هذا البرنامج الى الصيغة القديمة للسلام عن طريق وضع نفسها بحالة **"التأهب"**.

ثانياً- المباحثات الامريكية-الاوربية للحد من التسلح البحري ١٩٢٩:

ازيلت التوترات في العلاقات الاوربية الامريكية بعد تغير الادارتين الامريكية والبريطانية، ومجيء ادارتين جديدتين عام ١٩٢٩، تتمثلان بادارة **(هربرت هوفر)(Herbert Hoover)**[xii] في الولايات المتحدة، وادارة **(جيمس رامزي ماكدونالد) James)(Ramsay MacDonald)**[xiii] في بريطانيا، اللذان سعيا لازالة العقبات امام عملية نزع السلاح فيما بينهم من جهة، وبينهم وبين الدول الاوربية والاسيوية من جهة اخرى، إذ رغب الرئيس هوفر منذ تولية المنصب بالحد من التسلح وصرح بان ما يطمح له في السياسة الخارجية[xiv]: **"هو قيادة الولايات المتحدة بالتعاون الكامل مع القوى العالمية لتحقيق السلام"**[xv].

ولتحقيق السلام شجع هوفر تسوية المنازعات بين الدول من خلال الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، والسعي للحد من التسلح لاعتقاده بان السباق فيه يجر العالم الى حرب اخرى، وذكر هوفر بان هدفه من عملية حد التسلح هو **"لضمان التحرر من الحرب للشعب الامريكي"**، اما الهدف الثاني هو لتوفير الاموال لان التسلح بالنسبة للولايات المتحدة يشكل عائقاً امام اعادة التأهيل الاقتصادي نتيجة نفقات التسلح التي تثقل كاهل المالية العامة للحكومة، اذ كان للولايات المتحدة اعلى ميزانية عسكرية في العالم[xvi].

اما بالنسبة لوزير الخارجية الامريكي **(هنري ل. ستيمسون)(Henry L. Stimson)**[xvii] ، فقد لعب دوراً مهماً في تقريب وجهات النظر مع الدول الاوربية واليابان، لاسيما مع بريطانيا، فهو الاخر كان مؤمناً بالاهمية الحيوية للعلاقات الانجلو-امريكية وجعل فور وصوله للوزارة مهمة **"اصلاح العلاقات مع بريطانيا هدفاً اساسياً لخدمته كوزيراً للخارجية"**[xviii]، ورأى بان الخطوة الاولى المهمة لاصلاح الخلاف بين البلدين هو التوصل الى اتفاق مع بريطانيا بشأن القيود البحرية ونزع السلاح، وقد اولى ستيمسون هذه الاهمية للعلاقات الانجلو-امريكية لقلقه على التكافؤ الذي حصلت علية الولايات المتحدة مع بريطانيا بنسبة (٥:٥) في مؤتمر واشنطن حتى لا يذهب ادراج الرياح[xix].

ولما رأى هوفر عدم وجود استعداد مسبق هو السبب وراء فشل المؤتمرات السابقة لنزع السلاح لاسيما مؤتمر جنيف ١٩٢٧، دعا للدخول في محادثات تمهيدية مع الدول الاوربية وبالخصوص بريطانيا على اعتبار ان عدم الاتفاق بين الاخيرة والولايات المتحدة كان احد اسباب فشل المؤتمر الاخير، لذا تم تفويض **(هيو جيبسون)(Hugh Gibson)**[xx] رئيس الوفد الامريكي في اللجنة التحضيرية[xxi] لمؤتمرات نزع السلاح بصياغة خطاب عالمي لنزع السلاح وطرحه امام اللجنة في جنيف، وقد القى جيبسون خطابه في ٢٢ نيسان ١٩٢٩، تضمن اقترح الولايات المتحدة باعتماد (مقاييس) للسفن وفق معيار (العمر/ الوزن/ السرعة/ قوة النيران) لايجاد توازن بين السفن ذات الاحجام المختلفة، وتقليص فجوة الخلاف الانجلو-امريكي حول المطالب المطالب البريطانية

بالطرادات الخفيفة، والمطالب الامريكية بالطرادات الثقيلة[xxii]، كما تضمن الخطاب اقتراح الولايات المتحدة بعقد مؤتمر جديد لنزع السلاح في لندن في بداية العام القادم[xxiii].

الا ان هوفر لم يدخل في مباحثات مباشرة مع بريطانيا، وانتظر نتائج الانتخابات البريطانية التي اسفرت عن فوز ماكدونالد زعيم حزب العمال البريطاني[xxiv] رئيساً للوزراء في ٥ حزيران ١٩٢٩، فاصبحت الساحة مهيئة للمناقشة لان الاخير وحزبه من دعاة السلم والسلام، لذا اتفق هوفر وستيمسون على تعيين (تشارلز دوز) سفيراً للولايات المتحدة في بريطانيا لامكانياته الدبلوماسية المهمة، وكلف بفتح قنوات اتصال مع ماكدونالد[xxv]، وقد نجح دوز بمهمته اذ عمل كوسيط لادارة محادثات عبر الاطلسي بين ماكدونالد في لندن من جهة وبين هوفر وستيمسون في واشنطن من جهة اخرى[xxvi].

في ١٦ حزيران ١٩٢٩، عقد دوز اجتماعاً مع ماكدونالد في لندن، اعرب فيه الاخير عن موافقة الحكومة البريطانية -مع تغيرات طفيفة- على مقترح الرئيس هوفر الذي طرحه جيبسون في جنيف، واعلن ماكدونالد بانه سيسعى بجدية للتعاون بكل الطرق للوصول الى نتيجة مثمرة بشأن السلاح[xxvii].

ونقل دوز وجهة النظر الامريكية للبريطانيين في خطاب القاه بعد يومين من لقاءه بماكدونالد، اشار فيه لضرورة العمل الجدي من اجل عقد مؤتمر دولي لتسوية المشاكل التي تهدد السلام العالمي، واهمية تخفيض التسلح البحري مما يساهم بتحسين الوضع الاقتصادي العالمي، لان الولايات المتحدة وحدها ستنفق اكثر من مليار دولار لتنفيذ البرنامج الذي اوصت به وزارة البحرية لبناء السفن، و(٢٥٠) مليون دولار عن البرنامج الذي شرعة الكونغرس الامريكي، وستنفق الدول الاخرى مبالغ ضخمة ايضاً في اطار التنافس في التسلح البحري، مؤكداً ان انفاق هذه المبالغ يؤثر سلباً على الاقتصاد الدولي، واكد دوز على ضرورة ايجاد طريقة ناجحة للتفاوض تشارك فيها جميع الدول البحرية، وذكر بمبدأ المساواة والتكافؤ الانجلو-امريكي لتجنب فشل المؤتمر كما حدث في مؤتمر جنيف ١٩٢٧، واصر دوز على ان يشرع رجال الدولة السياسيين بالنقاش بشأن المؤتمر البحري وليس الخبراء او الضباط البحريين، لانهم يفكرون بالتفوق البحري فقط ولا يفكرون بالاقتصاد او التعايش السلمي[xxviii].

وقد شملت المباحثات التمهيدية دول اوربية اخرى، إذ التقى دوز في لندن بالسفير الفرنسي، والقائم بالاعمال الايطالي، والمفوض السامي الكندي، وابلغهم بمقترحات الرئيس هوفر ووعدوه بدعمها، وقد كان هدف دوز من اجراء محادثات مع فرنسا وايطاليا وكندا، لضمان تعاونهم عند عقد المؤتمر البحري للحد من التسلح، وطمأنتهم بان المحادثات التي تجري ليست بمعزل عنهم[xxix]، كما اكد ستيمسون على دوز ان يطلع السفير الياباني لدى بريطانيا ايضاً على مضمون المباحثات التي يجريها دوز مع الدول الاوربية وما توصلت اليه من نتائج[xxx].

نتيجة لجهود دوز والتعليمات التي تلقاها من ستيمسون وهوفر ضاقت فجوة الخلاف الانجلو-امريكي، فاقترح ماكدونالد على الولايات المتحدة:

١. اعتبار ميثاق السلام **(كيلوج-بريان)(Kellogg-Briand)**[xxxi]، نقطة الاطلاق الاساسية للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح.
٢. يجب ان يكون موضوع المفاوضات هو تخفيض الاسلحة على اساس مبدأ التكافؤ بين بريطانيا والولايات المتحدة.
٣. اعتماد مقترح الولايات المتحدة الذي يقضي بضرورة قياس التكافؤ من خلال مقياس متفق عليه يستطيع من خلاله الطرفين الوصول للمساواة.
٤. لتحديد المعايير التي تدخل في المقياس يعين هوفر وماكدونالد ضباط بحريين لهذا الغرض.
٥. يجب ان نبقي اليابان وفرنسا وايطاليا على اطلاع بشكل عام على الطرق التي نقررها من وقت لاخر.
٦. الاتفاق على صياغة للدعوات التي سترسل الى لدول الاخرى للانضمام لمؤتمر الحد من التسلح الذي يجب ان يقتصر على الامور البحرية وان تكون المفاوضات بقيادة السياسيين وان الضباط يكون حضورهم للمشورة.
٧. يجب تحديد موعد عقد المؤتمر العام لنزع السلاح في لندن، وموعد زيارة ماكدونالد لواشنطن[xxxii].

ابرقت وزارة الخارجية الامريكية لسفيرها لدى بريطانيا، ان يبلغ الرئيس ماكدونالد بتقدير هوفر وستيمسون لرسالته، وموافقتهم على المقترحات التي جاءت فيها، واضاف ستيمسون بان هناك بعض المقترحات التي ترى الولايات ان يتم الاخذ بها، وهي ان تشمل الاتفاقية جميع السفن المقاتلة عدا تلك التي حددت بموجب مؤتمر واشنطن ١٩٢٢[xxxiii].

اعرب ماكدونالد عن سروره لهذا الرد، وكتب الى دوز في ١٩ تموز ١٩٢٩ بان ما يحتاجه البلدين للوصول الى التكافؤ هو عقد اتفاقية بشأن معايير القياس، الا ان ستيمسون اوضح بان التكافؤ بين البلدين بشأن الغواصات والمدمرات يمكن انجازه من خلال الغاء حمولاتها، لانه وجد ان تطبيق المعايير وحده لا يفي بالغرض، لان الفجوة بين الحمولة البريطانية والامريكية وجدها كبيرة وهي٤٠٢، ٠٠٠ طن لبريطانيا مقابل ٣٠٠، ٠٠٠ طن للولايات المتحدة، ثم حدث اختلاف ايضاً على مقاس المدافع فقد طالبت بريطانيا ان يكون لها ١٥ طراداً ثقيلاً بمدافع (٨ بوصة) و٤٥ طراداً خفيفاً بمدافع (٦ بوصة)، بالمقابل يكون لدى الولايات المتحدة ١٨ طراداً ثقيلاً بمدافع (٨ بوصة) فضلاً عن الطرادات الخفيفة التي تملكها وهي عشرة بمدافع (٦ بوصة)، فعاودت الخلافات التي افشلت مؤتمر جنيف ١٩٢٧ ظهورها، لذا اصبح هناك فتور في العلاقات الانجلو-امريكي[xxxiv].

الا ان ذلك الخلاف لم يستمر طويلاً، اذ تمت تسويته عندما خفض البريطانيون مطالبهم، فقد وجه دوز برقية لستيمسون تحمل الاقتراح الذي طرحه الرئيس ماكدونالد في ٨ اب ١٩٢٩، الذي نص على التخفيض التدريجي للسفن البريطانية حتى تصل اعدادها للرقم الذي يحقق التكافؤ مع الولايات المتحدة بحلول عام ١٩٣٦، اي ان تصل بغضون ذلك العام الى ما مجموعة (٤٩) سفينة، موزعة الى (١٥) طراداً ثقيلاً بمدافع (٨ بوصة) و(٣٤) طراداً بمدافع (٦ بوصة)، وذكر ماكدونالد بانه لا يستطيع ان يتوصل لاقتراح افضل من هذا[xxxv]، رد ستيمسون على ذلك في ١٥ اب بالقول: **"نحن نعتبر رسالته مهمة للغاية... وان موقفه يمثل تقدماً كبيراً نحو الاتفاق"**[xxxvi].

وبالوقت نفسه دخل الرئيس هوفر وستيمسون بمناقشات مع الهيئة العامة في وزارة البحرية الامريكية، وافقت على اساسها الهيئة بالتكافؤ مع بريطانيا على ان تكون الحمولة الاجمالية للاخيرة (٣٣٩) الف طن، مقابل (٣١٥) الف طن للولايات المتحدة وهي اجمالي حمولة (٢١) طراداً ثقيلاً بمدافع (٨ بوصة)[xxxvii].

كما اجرى السفير البريطاني لدى الولايات المتحدة مشاورات مع ستيمسون حول زيارة ماكدونالد لواشنطن، وكتب في ٢١ اب ١٩٢٩، لوزير خارجيته **(آرثر هندرسون) (Arthur Henderson)**[xxxviii]، ان وزير خارجية الولايات المتحدة ستيمسون يرى بان زيارة الرئيس ماكدونالد بهذا الوقت ستكون اكثر فائدة[xxxix].

وقد وجه الرئيس هوفر دعوة لرئيس الوزراء البريطاني ماكدونالد لزيارة الولايات المتحدة، وذكر هوفر: **"ان هدفي المباشر من توجيه هذه الدعوة هو لتسوية المسائل الرئيسية المتعلقة بالقيود البحرية... لان التنافس البحري كان من اخطر الاحتكاكات بيننا، فضلاً عن مناقشة مسائل اخرى... "**[xl]، اما ماكدونالد فقد القى خطاباً قبيل مغادرته الى الولايات المتحدة اعلن فيه بان رحلته سيكون هدفها **"توحيد صوت الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى من اجل السلام العالمي... واقامة صداقة انجلو-امريكية، يمكن من خلالها ضمان السلام والامن"**[xli].

ابحر ماكدونالد الى الولايات المتحدة في ٢٨ ايلول ١٩٢٩، ووصل الى نيويورك في ٤ تشرين الاول، وقد كان في استقباله وزير الخارجية الامريكي ستيمسون وتمت تحية ماكدونالد بـ(١٩) اطلاقة مدفعية مع استعراض حرس الشرف ومسيرات جماهيرية، ثم رافقه ستيمسون الى العاصمة واشنطن، وكان في استقباله هناك الرئيس هوفر[xlii].

بعد فترة وجيزة من وصول ماكدونالد قام هوفر وستيمسون باصطحابه في رحلة الى **(معسكر رابيدان)**[xliii]، وهناك جرت المناقشات في القضايا التي لم تتم تسويتها بعد ونقاط الاختلاف التي تحول دون عقد الاتفاقية البحرية، خلال المباحثات شعرا بان اليابان ستنظم الى لهذه الاتفاقية، لكن الصعوبة تكمن في ضم فرنسا وايطاليا وتأمين اتفاق معهم نتيجة انخراطهم في منافسة بحرية مريرة مع بعضهم البعض، لذا توصل هوفر وماكدونالد الى اتفاق مفاده جعل الاتفاقية البحرية ثلاثية بين بريطانيا والولايات المتحدة واليابان في حال عدم التوصل لاتفاق مع فرنسا وايطاليا[xliv].

استمرت زيارة ماكدونالد من ٤ الى ١٠ تشرين الاول، واثار تفهمه اعجاب هوفر وستيمسون خلال المناقشات حول الاتفاقية البحرية، وكتب ستيمسون في مذكراته حول هذه الزيارة **"وجدت نفسي منجذباً بشدة لماكدونالد لانه ودوداً ومتفهماً للغاية ومحباً للسلام وحسن النية لجميع الرجال...، نمت صداقتي معه ولم يمر عام في السبعة اعوم التي سبقت وفاته ولم التقي به"**[xlv]، وفي ختام الزيارة اصدر هوفر وماكدونالد بياناً مشتركاً اعلنا فيه: **"ان المناقشات جرت بيننا في ضوء ميثاق برياند كيلوج، وان كل واحداً منا مستعداً للعمل من اجل تأمين السلام العالمي..**[xlvi]**، وادى تبادل وجهات النظر حول التخفيض البحري الى اقتراب البلدين من الاتفاق لدرجة ان العقبات التي وقعت في المؤتمرات السابقة الناشئة عن الخلافات الانجلو امريكية تبدو الان قد ازيلت بشكل كبير، وسيؤدي النجاح في المؤتمر القادم الى انخفاض كبير بالمعدات البحرية في العالم، وكذلك سيؤدي للحد من برامج البناء التي من شأنها ان تنتج بناءً تنافسياً الى اجل غير مسمى"**[xlvii].

ثالثاً- مؤتمر لندن البحري ١٩٣٠ واثره في العلاقات الامريكية-الاوربية:

وبذلك اقترب الطرفين من الاتفاق لدرجة انه بدا من الممكن الدعوة الى مؤتمر نزع السلاح البحري العام، اذ ان انهاء الخلاف الانجلو-امريكي سهل عقد المؤتمر، فضلاً عن حلول الازمة الاقتصادية العالمية التي حدثت في ٢٤ تشرين الاول ١٩٢٩ والقت بضلالها على اغلب دول العالم، مما دفع باتجاه ضرورة ايجاد تفاهم مشترك لتقليل اعباء الانفاق في مسألة التسلح، وقد تأثرت بريطانيا بالازمة لذا عجلت في عقد المؤتمر البحري فوجهت الدعوة لفرنسا وايطاليا واليابان والولايات المتحدة، لحضور مؤتمر القوى الخمسة الذي سيعقد في لندن مطلع العام ١٩٣٠[xlviii].

ترأس وفد الولايات المتحدة وزير خارجيتها هنري ستيمسون، وعضوية كل من وزير البحرية تشارلز ف. آدمز (Charles F. Adams)، وعضوين من مجلس الشيوخ هما الجمهوري عن ولاية بنسلفانيا ديفيد أ. ريد (David A. Reed) والديمقراطي عن ولاية اركنساس جوزيف تي. روبنسون (Joseph T. Robinson)، وثلاثة من سفراء الولايات المتحدة هم تشارلز دوز سفير الولايات المتحدة لدى بريطانيا، وهيو س. جيبسون (Hugh S. Gibson) سفير الولايات المتحدة لدى بلجيكا، ودوايت دبليو. مورو (Dwight W. Morrow) سفير الولايات المتحدة لدى المكسيك، واثنين من ضباط مجلس الوزراء، وعدد من المستشارين[xlix].

وكذلك كانت وفود الدول الاخرى المدعوة للمؤتمر رفيعة المستوى وشخصيات بارزة، فقد ضم الوفد البريطاني رئيس الوزراء ماكدونالد رئيساً وعضوية وزير الخارجية هندرسون وبعض الشخصيات الدبلوماسية الاخرى، اما الوفد الياباني فقد كان برئاسة وزير الخارجية كيجور شيديهار (kijur Shidehara) وعضوية وزير البحرية واكاتسوكي ريجيرو (Wakatsuki Reijiro) وشخصيات دبلوماسية اخرى، وترأس الوفد الفرنسي رئيس الوزراء اندريه تارديو (Andre Tardieu) وعضوية وزير الخارجية أريستيد برياند (Aristide Briand) ووزير البحرية جورج ليغيز(Georges Leygues) وعدداً من الدبلوماسيين، وترأس الوفد الايطالي وزير الخارجية دينو غراندي (Dino Gradi)[l].

افتتح الملك جورج الخامس ملك بريطانيا مؤتمر لندن البحري في ١٧ كانون الثاني ١٩٣٠[li]، وبعد مشاورات مطولة مع الوفدين البريطاني والياباني قدم ستيمسون اقتراحاً في ٤ شباط، بناءً على تلك المشاورات لانه شعر بانه ينال موافقتهم، وقد طرح ستيمسون المقترح اولاً على الوفد الامريكي الذي اثنى ووافق عليه بالاجماع[lii]، وجاء المقترح وفق الجدول رقم (٢) والجدول رقم (٣).

مع مراعاة:

١- عدم استبدال الطراد الا بعد مرور ٢٠ عام على انشاءه، اما بالنسبة للمدمرات فيكون عمرها الافتراضي ١٦ عام، للغواصات ١٣ عام، ما لم تتعرض السفينة لحادث.
٢- في حال عدم استبدال السفينة من اي فئة كانت بسفينة اخرى، فيمكن الاحتفاظ بالحمولة الاجمالية لها بعد انتهاء عمرها الافتراضي.
٣- عدم انشاء اي سفن جديدة قبل ٣١ كانون الاول ١٩٣٦، مع امكانية استبدال السفن التي انتهى عمرها الافتراضي او تعرضت للعطب.
٤- يجب ان تخضع الغواصات في عملياتها الحربية ضد السفن التجارية لقواعد القانون الدولي الذي تخضع له السفن السطحية.
٥- من اجل تحقيق التكافؤ في حمولة البوارج اقترح ستيمسون انشاء بارجة واحدة بحمولة ٣٥، ٠٠٠ طن بحلول عام ١٩٣٣ على ان يتم الانتهاء من بنائها بعد ثلاث سنوات، وسيتم منح اليابان خياراً مشابهاً، اذا اقدمت الولايات المتحدة على ذلك[liii].
أيد الرئيس هوفر مقترح ستيمسون ووافق عليه بحرارة[liv]، بيد ان المقترح واجه معارضة اليابان وفرنسا، اذ اعلن الوفد الياباني بانه لا يستطيع التوقيع على اي اتفاقية او معاهدة لا تضمن لليابان نسبة ١٠/٧، اي ان يكون لليابان نسبة ٧٠% من نسبة الولايات المتحدة للطرادات الثقيلة ذات مدفع (٨ بوصة)، واصروا على هذه النسبة كونها ضرورية للسلامة الوطنية على حد تعبير الوفد الياباني، الا ان هذا المطلب واجه رفض الوفدين الامريكي والبريطاني لان اليابان وافقت على نسبة ١٠/٦ في مؤتمر واشنطن[lv].
وامام اصرار اليابان على موقفها اوعز ستيمسون للسيناتور ريد عضو الوفد الامريكي؛ لاجراء مباحثات مع الوفد الياباني وبعد مضي قرابة الشهر لم تحقق اي نتائج، لذا فاوض ستيمسون بنفسه اليابانيين، وبعد مباحثات مطولة مع واكاتسوكي وزير البحرية اليابانية ورئيس وفد بلاده، اتفقا في ١٣ آذار ١٩٣٠ على ان يكون لليابان نسبة (٦٠%) للطرادات التي تحمل مدافع (٨ بوصة) اي تكون اجمالي حمولة هذه الفئة (١٠٨، ٤٠٠) طن، اما فئة (٦ بوصة) فتكون ما نسبته (٧٠%) اي اجمالي حمولة (١٠٠، ٤٠٠) طن، وكذلك نسبة (٧٠%) لفئة المدمرات بحمولة (١٠٥، ٥٠٠) طن، والمساواة بالنسبة للغواصات[lvi].
وبالعودة لموقف فرنسا، فقد ابلغت بريطانيا في ١٣ شباط ١٩٣٠، بانها تفكر جدياً وتأخذ بالحسبان قوة البحريتين الالمانية والايطالية[lvii]، لذا تحتاج الى (١٠) طرادات ثقيلة بمدفع (٨ بوصة) لحماية سواحلها وموقعها الامبراطوري، وكان الرد البريطاني على تلك المطالب في مؤتمر حضرة ستميسون، بان (٦-٧) طرادات كافية لذلك الغرض، الامر الذي رفضته فرنسا وصرح رئيس وزرائها تارديو ان هذا الاقتراح لم يكن حتى في نطاق المفاوضات، كما طالبوا من اجل مصلحة السلامة الوطنية على حد تعبيرهم بعدد اخر من الغواصات، مما اعتبرته بريطانيا والولايات المتحدة مطالب مبالغ فيها[lviii].
لم تكن فرنسا مرنه بشأن نزع السلاح لانها كانت تخشى ان تعزز الولايات المتحدة وبريطانيا الهيمنة على البحار مما يتركها عرضة للخطر، فضلاً عن خشيتها من قدرة المانيا الصناعية على اعادة قوتها العسكرية مما يشكل تهديداً لفرنسا، علاوة على قلقها من المطالب الايطالية بالتكافؤ معها، مما جعل فرنسا تصر على التفوق البحري على ايطاليا[lix]، وقد رفضت الولايات المتحدة وبريطانيا ذلك موكدين ان التنافس الفرنسي-الايطالي لا يمكن ان يحل بهذه الطريقة[lx].
اكتشف ستيمسون خلال مناقشاته مع الوفد الفرنسي انهم سيرفضون الالتزام باي مخطط للحد من التسلح البحري بدون اتفاقية امنية مع الولايات المتحدة وبريطانيا، وما لم يوقع الفرنسيون لن يوقع الايطاليون على اي اتفاق بشأن القيود البحرية، الا ان فرنسا اصرت على عقد الاتفاقية مقابل التخفيض[lxi]، وبالوقت نفسه اصر ستيمسون على موقفه الرافض لعقد اتفاقية امنية او تشاورية مع فرنسا، فقد اكد في ١٠ آذار، خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الفرنسي بريان والبريطاني هندرسون، بأن الولايات المتحدة لازالت معارضة للاتفاقية التشاورية، اذ رأى بان هذه الاتفاقية لا تساعد في خفض التسلح البحري الفرنسي، لان مضمون الاتفاقية التي يطالب بها الفرنسيون هي اتفاقية مساعدات عسكرية مشتركة لضمان امن فرنسا ضد اي عدوان[lxii].
وبذلك وصلت المفاوضات الانجلو-امريكية مع فرنسا الى طريق مسدود، وغادر بريان لبلاده في ٢٠ آذار ١٩٣٠، الا ان تصريح ستيمسون في ٢٤ من الشهر نفسه انقذ المؤتمر من الفشل، اذ صرح بان الولايات المتحدة قد توافق على الاتفاقية التشاورية اذا تمكنت بريطانيا من تلبية مطالب فرنسا الامنية، وروجت الصحافة البريطانية والفرنسية لهذا التصريح على انه استسلام دبلوماسي امريكي، مما اضطر ستيمسون ان يصدر بياناً في منتصف ليل اليوم التالي يؤكد فيه انه لن يوقع اي اتفاق استشاري اذا كان ينطوي على مساعدة عسكرية لدولة اخرى، ومضمون تصريحه السابق ان بلاده لن توقع لكنها لن تعارض بريطانيا اذا رغبت بتوقيع اتفاقية امنية او استشارية انجلو-فرنسية، اسهمت هذه الخطوة الذكية من ستيمسون بنجاح المؤتمر، إذ عاد بريان الى لندن لاستئناف المفاوضات، الا ان بريطانيا وفرنسا لم يتوصلوا لاي اتفاق[lxiii].
وهنا يتبادر تساؤل، هل قاطعت فرنسا المؤتمر مرة اخرى لعدم تلبية مطالبها؟ والجواب: كلا! لانه برأي الباحث استناداً لاحدى الوثائق البريطانية، ان فرنسا لا تريد ان تتحمل مسؤولية فشل المؤتمر بنظر الموقف الدولي، ففي تصريح سابق لبريان اعلن: **"ان فرنسا لن تتحمل المسؤولية المباشرة عن فشل المؤتمر، وحكومتها عازمة للقيام بأي شيء لتجنب فشله والسعي لانجاحه"**[lxiv]، والسؤال الثاني الذي يطرح نفسه اذن ما هو مصير مطالبها بشأن الامن هل تنازلت عنها؟ وايضاً كلا، لانها مطالب مقايضة اي ضمان الامن مقابل التخفيض البحري، وبما ان الولايات المتحدة وبريطانيا لم تحقق لها ذلك فهي لم تلتزم بالتخفيض.
ولما كان يستحيل تحقيق اتفاق بين ايطاليا التي تطالب بالتكافؤ والمساواة مع فرنسا، وبين الاخيرة التي ترفض قبول المساواة مع ايطاليا، بدواعي انها تملك امبراطورية استعمارية اهم بكثير من مستعمرات الايطالية فتحتاج الى عدد اعظم من الطرادات[lxv]، رأى ستيمسون وماكدونالد ان الوضع يزداد سوءً ومن الصعب التوصل لاتفاقية بين القوى الخمسة بشأن الاصناف غير المقررة في مؤتمر واشنطن، لذا اعدا اتفاقية مشتركة في ١٠ نيسان ١٩٣٠، لتكون الخطوط العامة لمقررات مؤتمر لندن، وقد وافق عليها اليابانيين والفرنسيين والايطاليين، وتتضمن:

١- ايقاف بناء السفن لجميع القوى الخمس لغاية عام ١٩٣٦، ويكون لفرنسا وايطاليا الحق بالاستمرار بالبناء للسفن التي وضعت برنامجها بين عامي ١٩٢٧-١٩٢٩.
٢- الاتفاق على الغاء خمسة سفن بريطانية، وثلاثة امريكية، وواحدة يابانية.
٣- وضع تعريف جديد لحاملات الطائرات.
٤- اتفاق القوى الخمس على اخضاع استخدام الغواصات للقانون الدولي.
٥- تدخل المعاهدة الكاملة حيز التنفيذ بالنسبة لبريطانيا والولايات المتحدة واليابان عندما تصدق عليها هذه الدول[lxvi].

وفي اليوم التالي وصلت لستيمسون برقية تحمل تهاني الرئيس هوفر له لما حققه من نجاحات، وتعبر عن اعجاب هوفر بصبر واصرار وحكمة ستيمسون التي ابداها خلال مفاوضات شاقة وصعبة[lxvii].

في ٢٢ نيسان ١٩٣٠، تم التوقيع على معاهدة لندن البحرية من قبل القوى الخمسة، وقعها اولاً وزير الخارجية الامريكي ستيمسون ثم تبعه وفود الدول الاخرى[lxviii]، وفي اليوم نفسه ابرق ستيمسون للرئيس هوفر يبلغه بتوقيع جميع القوى المفاوضة على المعاهدة، كما عبر ستيمسون عن رضاه لما جاء فيها[lxix].

تضمنت المعاهدة (٢٦) مادة موزعة على خمسة اجزاء، احتوى الجزء الاول على المواد (١-٥) وهي مقاربة جداً لما جاء في الاتفاقية المشتركة التي اعدها ستيمسون وماكدونالد في ١٠ نيسان، فقد جاءت المادتين الاولى والثانية من المعاهدة مطابقة للنقطتين(٢،١) من الاتفاقية، واستناداً للنقطة (٣) من الاتفاقية عرفت المادة الثالثة من المعاهدة حاملة الطائرات بانها سفينة حربية سطحية -ظاهرة على سطح الماء- يمكن للطائرات ان تنطلق منها وتهبط عليها، ونصت المادتين الرابعة والخامسة على منع حاملة الطائرات التي تزن (١٠، ٠٠٠) طن من حمل مدفع اكثر من (٦ بوصة)[lxx].

اما الجزء الثاني فقد تضمن المواد (٦-١٣) التي نصت على تقييد واستثناء بعض السفن والغواصات، اذ تم بموجب المادتين السادسة والسابعة تقييد الازاحة القياسية للغواصات -مقدار الماء الذي ازاحته الغواصة خلال الغطس- بـ(٢، ٠٠٠) طن بمدفع (٥، ١ بوصة-١٣٠ ملم)، مع استثناء الغواصات من هذا النوع التي كانت موجودة لدى الاطراف المتعاقدة فعلاً قبل ١ نيسان ١٩٣٠، والسماح لكل طرف من الاطراف المتعاقدة بالاحتفاظ بثلاث غواصات فقط تصل الى (٢، ٨٠٠) طن بمدافع لا تتجاوز (٦، ١ بوصة-١٥٥) ملم، ولفرنسا ان تحتفظ بغواصة واحدة (٢، ٨٨٠) طن بمدفع (٨ بوصة-٢٠٣ ملم)، اما المادة الثامنة فقد استثنت السفن التي يتراوح وزنها بين (٦٠٠-٢، ٠٠٠) طن بشرط عدم امتلاكها لمدفع يزيد عن (٦، ١ بوصة-١٥٥ملم) او اربع مدافع (٣ بوصة-٧٦ ملم) او مصممة لاطلاق الطوربيدات او سرعتها اكثر من (٢٠) عقدة[lxxi].

تناول الجزء الثالث من المعاهدة على المواد (١٤-٢١)، وهو خاص بالاتفاقيات البحرية المتعلقة بالولايات المتحدة وبريطانيا واليابان فقط، وقد نص على تعريف فئات الطراد والمدمرة، اذ عرفت الاخيرة بانها سفن حربية سطحية لا تتجاوز ازاحتها (١، ٨٥٠) طن وبمدافع لا تزيد عن (٥، ١ بوصة-١٣٠ملم)، اما الطرادات فهي سفن حربية سطحية لا تتجاوز ازاحتها (١، ٨٥٠) طن وبمدافع لا تقل عن (٥، ١ بوصة-١٣٠ملم)، وهي على فئتين: طرادات تحمل مدافع تزيد عن (٦، ١ بوصة-١٥٥ملم)، وطرادات تحمل (٦، ١ بوصة-١٥٥ملم) واقل، وقد حددت المادة السادسة عشر الطرادات الثقيلة للولايات المتحدة (١٨) طراداً، ولبريطانيا (١٥) طراداً، ولليابان (١٢) طراداً، اما الحمولة الاجمالية للطرادات والمدمرات والغواصات فقد حددت وفقاً للجدول رقم (٤)[lxxii].

يتضح من خلال الارقام ان نسبة الولايات المتحدة للطرادات الثقيلة تفوق نسبة بريطانيا، بينما تقل بالنسبة للطرادات الخفيفة، ويرى الباحث ان السبب وراء ذلك هو حاجة الولايات المتحدة للطرادات الثقيلة لقلة القواعد البحرية الامريكية التي ممكن ان تتزود منها الطرادات الخفيفة بالمستلزمات الضرورية، لذا اعتمدت على الطرادات الثقيلة للوصول لابعد نقطة ممكنة دون الحاجة للوقود والماء والغذاء.

ومن المهم الاشارة الى ان الولايات المتحدة تفاوضت على هذا الرقم للطرادات الثقيلة وهي لم تكمل بنائها، لذا حددت المادة الثامنة عشر جدولاً زمنياً لغاية عام ١٩٣٦ على ان يتم فيه الوصول لبناء (١٥) طراداً، اما الثلاثة المتبقية فتوضع تصاميمها بين عامي ١٩٣٣-١٩٣٥، ووضحت المادة العشرون السفن التي يجب على بريطانيا التخلص منها لغاية عام ١٩٣٦، والسفن القتالية والمدمرات التي يحق لليابان استبدالها لغاية العام نفسه، واشارت المادة الحادية والعشرون لمتطلبات الامن القومي للدول، فقد اعطت الحق للدول المعتدى عليها بناء مزيد من السفن بشرط اخطار الدول الاخرى[lxxiii].

ضم الجزء الرابع من المعاهدة المادة (٢٢) فقط، والتي تضمنت تطبيق القانون الدولي الذي يطبق على السفن الحربية السطحية ان يطبق على الغواصات ايضاً، ولا يجوز لسفينة حربية سطحية او غواصة ان تغرق سفينة اخرى لم تبدِ مقاومة نشطة او رفضاً للتوقف[lxxiv].

الجزء الخامس تضمن المواد (٢٣-٢٦) والتي اختصت بتنظيم المعاهدة، فقد حددت المادة الثالثة والعشرون تاريخ ٣١ كانون الاول ١٩٣٦ موعداً لانتهاء المعاهدة على ان تجتمع القوى الخمس في عام ١٩٣٥ لوضع معاهدة جديدة، واشارت المادة الرابعة والعشرون الى ان المعاهدة تصبح نافذة للقوى الخمسة عند التوقيع عليها من قبل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان، ونصت المادة الخامسة والعشرون على دعوة ملك بريطانيا لجميع الدول غير الموقعة على المعاهدة للانضمام لها بدون حدود زمنية[lxxv].

تطلب التصديق على معاهدة لندن البحرية عدة اشهر في الولايات المتحدة، بسبب اعتراض ضباط البحرية لقلقهم من ان تؤدي القيود البحرية الى اعاقة قدرة الولايات المتحدة على الدفاع عن الجزر الفلبينية او ضعف السيطرة عليها، فقد عقدت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ جلسات استماع مفتوحة ودخلت في جدل حاد مع هوفر وستيمسون، وطلبت اللجنة جميع الوثائق المتعلقة بالمؤتمر والمعاهدات بما في ذلك المراسلات السرية لكن هوفر رفض ذلك، ودعا لجلسة خاصة في ٧ تموز ١٩٣٠، وبعد اسبوعين

من المناقشات صادق المجلس على المعاهدة في ٢١ من الشهر نفسه بـ(٥٨) صوت مقابل (٩) اصوات، ووقعها هوفر في اليوم التالي[lxxvi].

الخاتمة:

يمكن القول، ان المفاوضات الامريكية-الاوربية للحد من التسلح البحري قد توجت في نهاية المطاف بمؤتمر لندن، الذي كان لها الاثر بايقاف التنافس في التسلح البحري بين القوى الكبرى-وان كان بصورة مؤقته- الا ان هذا التوقف كان له الاثر الكبير على الاوضاع الاقتصادية للولايات المتحدة والقوى الاخرى، اذ ساهم بخفض التكاليف الباهظة لسباق التسلح، في الوقت الذي بلغت فيه الازمة الاقتصادية ذروتها، فضلاً عن انفتاح وتحسن العلاقات الخارجية للولايات المتحدة مع الدول الاوربية من خلال المفاوضات التي ادارها وزير الخارجية الامريكي ستيمسون قبيل واثناء انعقاد المؤتمر، لاسيما مع بريطانيا اذ استطاع ستيمسون محو اثار الخلافات والنوايا السيئة التي عصفت بالعلاقات الانجلو-امريكية من جهة، والعلاقات -الامريكية-الاوربية من جهة اخرى، خلال المدة التي تلت مؤتمر جنيف عام ١٩٢٧.

الملاحق:

جدول رقم (١) يوضح نسب مؤتمر واشنطن البحري.

النوع / الدولة	المادة الرابعة (اجمالي حمولة السفن)	المادة السابعة (اجمالي حمولة حاملات الطائرات)
الولايات المتحدة	٥٢٥، ٠٠٠ طن	١٣٥، ٠٠٠ طن
بريطانيا	٥٢٥، ٠٠٠ طن	١٣٥، ٠٠٠ طن
فرنسا	١٧٥، ٠٠٠ طن	٦٠، ٠٠٠ طن
ايطاليا	١٧٥، ٠٠٠ طن	٦٠، ٠٠٠ طن
اليابان	٣١٥، ٠٠٠ طن	٨١، ٠٠٠ طن

الجدول من عمل الباحث استناداً للمصدر:

F.R.U.S.، 1922، Vol.I، NO.671، Treaty between the United States of America، the British Empire، France، Italy، and Japan، Signed at Washington February 6، 1922، P.250.

جدول رقم (٢)

يوضح انواع واوزان واعداد فئة الطرادات التي اقترحها ستيمسون.

الدولة	النوع	العدد	الحمولة/طن
الولايات المتحدة الامريكية	طراد ثقيل (١٠، ٠٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	١٨	١٨٠، ٠٠٠
	طراد من نوع اوماها (Omahas)	١٠	٧٠، ٥٠٠
	طراد خفيف جديد بمدفع (٦ بوصة)	-	٧٦، ٥٠٠
	المجموع	-	٣٢٧، ٠٠٠
بريطانيا	طراد ثقيل مكتمل (١٠، ٠٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	١١	١١٠، ٠٠٠
	طراد ثقيل قيد الانشاء (١٠، ٠٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	٢	٢٠، ٠٠٠
	طراد قيد الانشاء (٨، ٤٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	٢	١٦، ٨٠٠
	طراد خفيف جديد بمدفع(٦ بوصة)	١٤	٩١، ٠٠٠
	طراد خفيف موجود بمدفع(٦بوصة)	٢١	١٠١، ٢٠٠
	المجموع	٥٠	٣٣٩، ٠٠٠
اليابان	طراد ثقيل (١٠، ٠٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	٤	٤٠، ٠٠٠
	طراد ثقيل قيد الانشاء (١٠، ٠٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	٤	٤٠، ٠٠٠
	طراد (٧، ١٠٠ طن/ بمدفع ٨ بوصة)	٤	٢٨، ٤٠٠
	طراد خفيف بمدفع (٦ بوصة)	١٧	٨١، ٤٥٥
	طراد خفيف جديد بمدفع (٦ بوصة)	-	٨، ٨٠٠
	المجموع	-	١٩٨، ٦٥٥

الجدول من عمل الباحث استناداً للمصدر:

F.R.U.S.، 1930، Vol.I، NO.35، Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State، London، February 4، 1930، P.P.13-14.

جدول رقم (٣)
يوضح انواع واوزان واعداد فئة الغواصات والمدمرات والبوارج التي اقترحها ستيمسون.

النوع	الولايات المتحدة	بريطانيا	اليابان
الغواصات/ طن	٦٠،٠٠٠	٦٠،٠٠٠	٤٠،٠٠٠
المدمرات/ طن	٢٠٠،٠٠٠	٢٠٠،٠٠٠	١٢٠،٠٠٠
البوارج/ طن	٤٧١،٤٠٠	٤٧٢،٥٥٠	٢٦٦،٠٧٠

الجدول من عمل الباحث استناداً للمصدر:

F.R.U.S.، 1930، Vol.I، NO.35، Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State، London، February 4، 1930، P.P.15-16.

جدول رقم (٤)
يوضح الحمولة الاجمالية للطرادات والمدمرات والغواصات وفقاً لمعاهدة لندن البحرية.

النوع	الولايات المتحدة	بريطانيا	اليابان
طرادات ثقيلة تزيد عن (٦، ١ بوصة-١٥٥ملم)	١٨٠،٠٠٠ طن	١٤٦،٠٠٠ طن	١٠٨،٤٠٠ طن
طرادات خفيفة اقل من (٦، ١ بوصة-١٥٥ملم)	١٤٣،٥٠٠ طن	١٩٢،٢٠٠ طن	١٠٠،٤٥٠ طن
المدمرات	١٥٠،٠٠٠ طن	١٥٠،٠٠٠ طن	١٠٥،٥٠٠ طن
الغواصات	٥٢،٧٠٠ طن	٥٢،٧٠٠ طن	٥٢،٧٠٠ طن

الجدول من عمل الباحث استناداً للمصدر:

F.R.U.S.، 1930، Vol.I، Treaty Series No. 830، Treaty for the Limitation and Reduction of Naval Armament، Signed at London، April 22، 1930، P.P.121.

الهوامش:

(i) Thomas H. Buckley, The United States and The Washington Conference 1921-1922, The University of Tennessee Press, U.S.A., 1970, P.42.

(ii) ايمان عليوي سلومي، مؤتمر واشنطن البحري (١٩٢١-١٩٢٢) دراسة تاريخية، مجلة اشراقات تنموية، مجلد ٥، عدد ٢٥، ٢٠٢٠، ص٣٦٧-٣٦٨.

(iii) Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, On Active Service in Peace and War, First Edition, Happer & Brothers, New York, 1948, P.163.

(iv) فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص٣٧٥.

(v) ايمان عليوي سلومي، المصدر السابق، ص٣٧٣.

(vi) F.R.U.S., 1922, Vol.I, NO.671, Treaty between the United States of America, the British Empire, France, Italy, and Japan, Signed at Washington February 6, 1922, P.250.

(vii) بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٩، ص٤٢٦.

(viii) وحدة قياس، وكل بوصة تساوي ٢,٥٤ سنتمتر، والمقصود هنا بـ(٦ او٨ بوصة) هو قطر المدفع.

(ix) Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.163.

(x) Ethan L. Ellis, Republican Foreign Policy 1921-1933, Rutgers University Press, New Jersey, 1968, P.153.

(xi) Joan G. Vlaun, Herbert Hoover's Economic Foreign Policies For Dealing With The Great Depression: 1929-1933, thesis Ph.D Unpublished, faculty of Arts and Science, New York University, 1977, P.170.

(xii) هربرت هوفر (١٨٧٥-١٩٦٤): سياسي امريكي، شغل منصب وزير تجارة الولايات المتحدة خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٨)، انتخب رئيساً عن الحزب الجمهوري للولايات المتحدة (١٩٢٩-١٩٣٣)، ورشح لدورة ثانية الا انه خسر الانتخابات امام المرشح الديمقراطي فرانكلين روزفلت. للمزيد انظر:

Donald W. Whisenhunt, President Herbert Hoover: A Volume in The First Men, America's Presidents Science Publishers, New York, 2007;

رواء حيدر صالح الحميري، هربرت هوفر وسياسته الداخلية (١٩٢٩-١٩٣٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١.

[xiii] جيمس رامزي ماكدونالد (١٨٦٦-١٩٣٧): سياسي بريطاني، في عام ١٩٠٦ اصبح عضواً في مجلس العموم البريطاني عن حزب العمال البريطاني، وتولى زعامة هذا الحزب في عام ١٩١١، واصبح رئيس وزراء بريطانيا لاربع مرات، (٢٣ كانون الثاني-٤ تشرين الثاني ١٩٢٤)، (١٩٢٩-١٩٣١)، (٢٥ اب-٥ تشرين الثاني ١٩٣١)، (١٩٣١-١٩٣٥). للمزيد انظر:

David Marquand, Ramsay Macdonald, First Edition, British Library Cataloguing in Publication Data, London, 1977.;

نور سعدي عيسى، جيمس رامسي ماكدونالد واثره في السياسة البريطانية (١٨٦٦-١٩٣٧) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

[xiv] Ryan T. Peters, Quaker Of Herbert Hoover and his Humane Foreign Policy, thesis Master Unpublished, University Of Wisconsin-Milwaukee, U.S.A., 2013, P.32.

[xv] Quoted in: Herbert Hoover, The Memoirs of Herbert Hoover: The Cabinet and The Presidency 1920-1933, The Macmillan Company, New York, 1952, P.330.

[xvi] Ryan T. Peters, Op.Cit, P.33.

[xvii] هنري ل. ستيمسون (١٨٦٧-١٩٥٠): محام وسياسي امريكي، عينه الرئيس ثيودور روزفلت مدعياً عاماً للمنطقة الجنوبية من ولاية نيويورك في ١٩٠٦ واستقال في ١٩٠٩، وفي ١٩١٠ رشحه الحزب الجمهوري لمنصب حاكم نيويورك الا انه خسر الانتخابات، عينه الرئيس وليم هوارد تافت وزيراً للحرب خلال المدة (١٩١١-١٩١٣)، ارسل ستيمسون لنيكاراغوا بصفة المبعوث الشخصي للرئيس كالفن كوليدج وتمكن من انهاء الحرب الاهلية في نيكاراغوا عام ١٩٢٧، وفي ١٩٢٨ عين حاكماً عاماً للفلبين، وفي ادارة الرئيس هربرت هوفر عينه الاخير وزيراً للخارجية (١٩٢٩-١٩٣٣)، عين ستيمسون وزيراً للحرب مرة اخرى خلال الحرب العالمية الثانية (١٩٤٠-١٩٤٥). للمزيد انظر:

Elting E. Morison, Turmoil and Tradition A Study Of The Life and Times Of Henry L. Stimson, First Printing, Houghton Miffin Company Boston, 1960; Henry L. Stimson and McGeorge Bundy, Op.Cit.

[xviii] Quoted in: Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.164.

[xix] Margot Louria, Triumph and Downfall: America Pursuit of Peace and Prosperity 1921-1933, Greenwood Press, U.S.A., 2001, P.P.153-154.

[xx] هيو جيبسون (١٨٨٣-١٩٥٤): دبلوماسي امريكي، عمل في السلك السياسي واصبح سكرتيراً ثانياً في السفارة الامريكية في لندن عام ١٩٠٨، وعمل خلال المدة (١٩١٠-١٩١١) مساعداً خاصاً لوزير الخارجية، وعمل سفيراً في عدة دول، فعين سفيراً للولايات المتحدة لدى فرنسا في ١٩١٨، ثم سفيراً لدى بولندا (١٩١٩-١٩٢٤)، وسفيراً لدى سويسرا (١٩٢٤-١٩٢٧)، وسفيراً لدى بلجيكا (١٩٢٧-١٩٣٣)، وسفيراً البرازيل (١٩٣٣-١٩٣٧). للمزيد انظر:

George J. Lerski, Historical Dictionary of Poland (966-1945), GreenWood Press, London, 1995, P.161.

[xxi] تشكلت في ١٢ كانون الاول ١٩٢٥ من قبل عصبة الامم، لغرض اعداد مسودة الميثاق العام لنزع السلاح، وقد انضمت لها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بدعوة خاصة لانهما ليسوا عضوين في عصبة الامم. للمزيد انظر:

Xenia Joukoff Eudin and Harold H. Fisher, Soviet Russia and The West 1920-1927, Stanford University Press, California, 1985, P.348.

[xxii] Elting E. Morison, Op.Cit, P.P.319-320.

[xxiii] Herbert Hoover, Op.Cit, P.340.

[xxiv] حزب العمال البريطاني: تأسس عام ١٩٠٠، من تحالف مجموعة من النقابات والهيئات العمالية، بهدف الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة وحمايتها، تمكن من الوصول للسلطة لاول مرة عام ١٩٢٤، حينما شكل زعيمه ماكدونالد اول حكومة عمالة، وتمكن من الفوز بالسلطة عدة مرات. للمزيد انظر:

Henry Pelling, A Short History of The Labour Party, London, 1970;

حارث عبدالرحمن الطيف محمد، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام ١٩٢٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٧.

[xxv] Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.165.

[xxvi] Margot Louria, Op.Cit, P.154.

[xxvii] F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.158, Telegram The Ambassador in Great Britain (Dawes) to the Secretary of State, London, June 17, 1929, P.117.

[xxviii] محمد سمير خزعل، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه مؤتمرات نزع السلاح ١٩٢٩-١٩٣٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص٦٨-٦٩.

[xxix] F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.159, Telegram The Ambassador in Great Britain (Dawes) to the Secretary of State, London, June 18, 1929, P.120.

[xxx] F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.154, Telegram The Secretary of State to the Ambassador in Great Britain (Dawes), Washington, June 24, 1929, P.131.

[xxxi] ميثاق كيلوج-بريان: ميثاق يتضمن نبذ الحرب كاداة لتسوية الخلافات الدولية وحل النزاعات بالوسائل السلمية، اقترح فكرته وزير الخارجية الفرنسي اريستيد بريان على نظيره الامريكي فرانك كيلوج في ٦ نيسان ١٩٢٧، كمعاهدة ثنائية بين البلدين، الا ان كيلوج اقترح ان يكون ميثاقاً دولياً فتبنى الطرفين طرحه بصورة رسمية على الدول الاخرى، وتم التوقيع عليه من قبل (١٥) دولة في ٢٧ اب ١٩٢٨، انضمت له لاحقاً (٦٤) دولة. للمزيد انظر:

Robert H. Ferrell, The American Secretaries Of State and Diplomacy: Frank B. Kellogg - Henry L. Stimson, Vol. XI, Cooper Square Publishers Inc, New York, 1963, P.105.

(xxxii) F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.179, Telegram The Ambassador in Great Britain (Dawes) to the Secretary of State, London, July 9, 1929, P.142.

(xxxiii) F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.174, The Secretary of State to the Ambassador in Great Britain (Dawes), Washington, July 11, 1929, P.P.141-142.

(xxxiv) محمد سمير خزعل، المصدر السابق، ص ص٧١-٧٢.

(xxxv) F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.228, Telegram The Ambassador in Great Britain (Dawes) to the Secretary of State, London, August 9, 1929, P.187.

(xxxvi) F.R.U.S., 1929, Vol.I, NO.217, Telegram The Secretary of State to the Ambassador in Great Britain (Dawes), Washington, August 15, 1929, P.190.

(xxxvii) محمد سمير خزعل، المصدر السابق، ص٧٦.

(xxxviii) ارثر هندرسون (١٨٦٣-١٩٣٥): سياسي بريطاني، دخل الى عالم سياسية النقابات العمالية عام ١٨٩٢، ترأس حزب العمال البريطاني لثلاث مرات مابين عامي (١٩٠٨-١٩٣٢)، واصبح عضواً في برلمان المملكة المتحدة عدة مرات، شغل منصب وزير التعليم (١٩١٥-١٩١٦)، ووزيراً للخارجية (١٩٢٩-١٩٣١). للمزيد انظر:

F.M. Leventhal, Arthur Henderson, Manchester University Press, Britain, 1989.

(xxxix) محمد سمير خزعل، المصدر السابق، ص٧٦.

(xl) Quoted in: Herbert Hoover, Op.Cit, P.P.342-343.

(xli) Quoted in: Ryan T. Peters, Op.Cit, P.P.36-37.

(xlii) Ibid, P.37.

(xliii) رابيدان: يعرف ايضاً باسم (كامب هوفر) وهو منتجع رئاسي قام بانشائه الرئيس هوفر في مقاطعة ماديسون بولاية فرجينيا. للمزيد انظر: Ibid, P.38.

(xliv) Herbert Hoover, Op.Cit, P.346.

(xlv) Quoted in: Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.166.

(xlvi) Quoted in: Elting E. Morison, Turmoil and Tradition A Study Of The Life and Times Of Henry L. Stimson, First Printing, Houghton Miffin Company Boston, 1960, P.321.

(xlvii) Quoted in: Joan G. Vlaun, Op.Cit, P.175.

(xlviii) محمد سمير خزعل، المصدر السابق، ص ص٨١-٨٢

(xlix) Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.166.

(l) Richard W. Fanning, Peace and Disarmament: Naval Rivalry and Arms Control 1922-1933, The University Press of Kentucky, U.S.A., 1995, P.155.

(li) Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, Op.Cit, P.167.

(lii) F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.35, Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State, London, February 4, 1930, P.P.13-14.

(liii) Ibid, P.P.13-17.

(liv) F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.55, Telegram The Acting Secretary of State to the Chairman of the American Delegation Stimson, February 5, 1930, P.18.

(lv) Elting E. Morison, Op.Cit, P.327.

(lvi) F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.134, Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State, London, March 13, 1930, P.61; Robert H. Ferrell, American Diplomacy.. , P.101.

(lvii) D.B.F.P.,1919-1939, Note By Mr. Graigie of conservation with M. Massigli, February 13, 1930, P.P.209-1919-211.

(lviii) Elting E. Morison, Op.Cit, P.P.327-328.

(lix) Ethan L. Ellis, Op.Cit, P.P.171-173.

(lx) D.B.F.P.,1919-1939, Note By Mr. Graigie of conservation with M. Massig-li, February 13, 1930, P.P.209-211.

(lxi) Robert H. Ferrell, American Diplomacy in The Great Depression Hoover-Stimson Foreign Policy 1929-1933, Yale University Press, U.S.A., 1957, P.95.

(lxii) F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.126, Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State, March 10, 1930, P.P.55-56.

(lxiii) Robert H. Ferrell, The American Secretaries …, P.191.

(lxiv) D.B.F.P.,1919-1939, Record of a Conservation Between Mr. A. Henderson and Mr. Briand, March 27, 1930, P.P.276-277.

(lxv) بيير رونوفن، المصدر السابق، ص٤٢٦.

[lxvi] F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.212, Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State, London , April 10, 1930, P.P.106-107.
[lxvii] F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.323, Telegram The Acting Secretary of State to the Chairman of the American Delegation (Stimson), Washington, April 11, 1930, P.107.
[lxviii] Robert H. Ferrell, American Diplomacy.. , P.104.
[lxix] F.R.U.S., 1930, Vol.I, NO.253, Telegram The Chairman of the American Delegation (Stimson) to the Acting Secretary of State, London, April 22, 1930, P.107.
[lxx] F.R.U.S., 1930, Vol.I, Treaty Series No. 830, Treaty for the Limitation and Reduction of Naval Armament, Signed at London, April 22, 1930, P.P.109-110.
[lxxi] Ibid, P.P.112-120.
[lxxii] Ibid, P.121.
[lxxiii] Ibid, P.P.122-123.
[lxxiv] Ibid.
[lxxv] Ibid, P.125.
[lxxvi] Robert H. Ferrell, American Diplomacy.. , P.104.

قائمة المصادر:

اولاً-الوثائق:

أ- الوثائق الامريكية:

- Foreign Relations of the United States, 1929, Vol.I.
- Foreign Relations of the United States, 1930, Vol.I.

ب- الوثائق البريطانية:

- Documents on British Foreign Policy 1919-1939, Vol.IX.

ثانياً- الرسائل والاطاريح الاجنبية:

- Ryan T. Peters, Quaker Of Herbert Hoover and his Humane Foreign Policy, thesis Master Unpublished, University Of Wisconsin-Milwaukee, U.S.A., 2013.
- Joan G. Vlaun, Herbert Hoover's Economic Foreign Policies For Dealing With The Great Depression: 1929-1933, thesis Ph.D Unpublished, faculty of Arts and Science, New York University, 1977.

ثالثاً- الكتب الاجنبية:

- David Marquand, Ramsay Macdonald, First Edition, British Library Cataloguing in Publication Data, London, 1977.
- Donald W. Whisenhunt, President Herbert Hoover: A Volume in The First Men, America's Presidents Science Publishers, New York, 2007.
- Elting E. Morison, Turmoil and Tradition A Study Of The Life and Times Of Henry L. Stimson, First Printing, Houghton Miffin Company Boston, 1960.
- Ethan L. Ellis, Republican Foreign Policy 1921-1933, Rutgers University Press, New Jersey, 1968.
- F.M. Leventhal, Arthur Henderson, Manchester University Press, Britain, 1989.
- George J. Lerski, Historical Dictionary of Poland (966-1945), GreenWood Press, London, 1995.
- Henry L. Stimson and Mcgeorge Bundy, On Active Service in Peace and War, First Edition, Happer & Brothers, New York, 1948, P.163.
- Henry Pelling, A Short History of The Labour Party, London, 1970.
- Herbert Hoover, The Memoirs of Herbert Hoover: The Cabinet and The Presidency 1920-1933, The Macmillan Company, New York, 1952.
- Margot Louria, Triumph and Downfall: America Pursuit of Peace and Prosperity 1921-1933, Greenwood Press, U.S.A., 2001.
- Richard W. Fanning, Peace and Disarmament: Naval Rivalry and Arms Control 1922-1933, The University Press of Kentucky, U.S.A., 1995.
- Robert H. Ferrell, American Diplomacy in The Great Depression Hoover-Stimson Foreign Policy 1929-1933, Yale University Press, U.S.A., 1957.
- _____, The American Secretaries Of State and Diplomacy: Frank B. Kellogg - Henry L. Stimson, Vol. XI, Cooper Square Publishers Inc, New York, 1963.
- Thomas H. Buckley, The United States and The Washington Conference 1921-1922, The University of Tennessee Press, U.S.A., 1970.

- Xenia Joukoff Eudin and Harold H. Fisher, Soviet Russia and The West 1920-1927, Stanford University Press, California, 1985.

رابعاً- الرسائل والاطاريح العربية:

- حارث عبدالرحمن الطيف محمد، نشأة حزب العمال البريطاني وتطوره حتى عام ١٩٢٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٧.
- رواء حيدر صالح الحميري، هربرت هوفر وسياسته الداخلية (١٩٢٩-١٩٣٣)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١١.
- محمد سمير خزعل، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه مؤتمرات نزع السلاح ١٩٢٩-١٩٣٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠١٣.
- نور سعدي عيسى، جيمس رامسي ماكدونالد واثره في السياسة البريطانية (١٨٦٦-١٩٣٧) دراسة تاريخية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، ٢٠١٢.

خامساً- الكتب العربية والمعربة:

- بيير رونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، دار الفكر الحديث، لبنان، ١٩٦٩.
- فاضل حسين وكاظم هاشم نعمة، التاريخ الاوربي الحديث ١٨١٥-١٩٣٩، ط١، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٨٢، ص٣٧٥.